الأمم المتحدة

E/2001/55

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 May 2001
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى:
تقرير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ٢٠٠٠

موجز

يقدم هذا التقرير عرضا للتطورات على الصعيد المشترك بين الوكالات خلال عام ٢٠٠٠ التي تدخل ضمن نطاق عمل لجنة التنسيق الإدارية.

وواصلت لجنة التنسيق الإدارية، خلال العام، نظرها في استجابة المنظومة للتحديات التي تشكلها العولمة. وقد أولي اهتمام خاص للبعدين الصحي والاجتماعي من أبعاد العولمة ودور المجتمع المدني وسد الفجوة الرقمية.

وركز أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، في دورة اللجنة المعقودة في خريف عام ٢٠٠٠ عقب انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، على المتطلبات اللازمة لضمان متابعة مطردة وفعالة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتبروه ذا أولوية رئيسية في وضع السياسات المتعلقة بالدعوة والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة ككل.

* E/2001/100.

150601 30601 01-36546 (A)
0136546

ويستعرض التقرير، بالإضافة إلى إيراد نتائج مناقشة اللجنة لهذه المسائل، التطورات على الصعيد المشترك بين الوكالات المتصلة بمتابعة كل مؤتمر ومؤتمر قمة عقدته الأمم المتحدة والأعمال التحضيرية للمناسبات ذات الأهمية على نطاق المنظومة.

وفي عام ٢٠٠٠، وبناء على مبادرة من الأمين العام، اتخذت اللجنة أيضا مبادرات خاصة بغية الاستجابة لحالة الجفاف والأغذية في القرن الأفريقي. ويصف التقرير هذه المبادرات ويجمل أنشطة المتابعة الجارية.

ويبين التقرير أيضا أهداف عملية الإصلاح التي اضطلعت بها اللجنة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ويصف ما أسفر عنه ذلك من تبسيط الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية.

وعلاوة على ذلك، يتناول التقرير المسائل الإدارية ذات الأهمية على نطاق المنظومة مع التركيز على أمن وسلامة الموظفين. وفي الختام، يقدم التقرير معلومات، حسبما طلب، عن المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٤	٤
أولا -	العولمة ومنظومة الأمم المتحدة	٥ - ٣٢	٥
ثانيا -	مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية ومتابعته	٣٣ - ٤٢	١١
ثالثا -	التنسيق بين الوكالات في متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة	٤٣ - ٥١	١٥
ألف -	الاستعراض الخمسي لتنفيذ منهاج عمل بيجين	٤٣ - ٤٥	١٥
باء -	الاستعراض الخمسي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	٤٦ - ٤٨	١٦
جيم -	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمؤتمر الرفيع المستوى للتوقيع السياسي على الاتفاقية	٤٩	١٧
دال -	منتدى التعليم العالمي	٥٠	١٧
هاء -	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٥١	١٧
رابعا -	استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات الأمن الغذائي الطويلة الأجل في القرن الأفريقي	٥٢ - ٥٧	١٨
خامسا -	إصلاح وتجديد لجنة التنسيق الإدارية	٥٨ - ٦٣	١٩
سادسا -	الأعمال التحضيرية للمناسبات ذات الأهمية على نطاق المنظومة	٦٤ - ٦٦	٢٢
ألف -	المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	٦٤ - ٦٦	٢٢
باء -	الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية	٦٧ - ٧٠	٢٢
جيم -	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٧١ - ٧٥	٢٣
دال -	دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل: متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	٧٦ - ٧٨	٢٤
هاء -	دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٧٩ - ٨٩	٢٥
سابعا -	المسائل الإدارية	٩٠ - ٩٢	٢٨
ثامنا -	عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية في عام ٢٠٠١	٩٣ - ٩٧	٢٨
تاسعا -	تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة	٩٨ - ١٠٢	٢٩

مقدمة

١ - كانت التحديات والفرص التي قدمتها الألفية الجديدة بمثابة قوة إيجابية لحفز منظومة الأمم المتحدة ووفَّرت دافعا إضافيا لتعزيز جهود مؤسسات المنظومة في العمل معا لا سيما من أجل زيادة التأثير على الصعيدين القطري والإقليمي. وفيما بين المنظمات استمرت ضرورة العمل كمنظومة تحظى بالقبول مما أسفر عن زيادة التعاون والتآزر الوثيق المشترك بين الوكالات في مجال صياغة السياسات فضلا عن إنجاز البرامج.

٢ - أما اهتمام المنظومة بتنمية تفهُّم مشترك للمسائل القديمة العهد والمسائل الناشئة التي تواجه المجتمع الدولي ولا سيما البلدان النامية ووضع نُهج متكاملة وشاملة لتناولها فقد أكدته عملية إصلاح لجنة التنسيق الإدارية (انظر الفقرات ٦٢-٦٧ أدناه). وتهدف هذه الجهود الأخيرة إلى تحقيق غرض مزدوج هو: زيادة تركيز الرؤساء التنفيذيين على المسائل الاستراتيجية ذات الأهمية على نطاق المنظومة، وفي الوقت نفسه تعزيز قدرة وطاقة المنظومة على العمل بسرعة وفعالية في المجالات التنفيذية والبرنامجية بطريقة تستغل مختلف طاقات منظمات ووكالات الأمم المتحدة استغلالا تاما وتحقق أقصى قدر من التأثير الكلي.

٣ - وفي هذا السياق واصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تجمعت في لجنة التنسيق الإدارية بذل جهودها من خلال مختلف وسائل التعاون المشترك بين الوكالات مسترشدة بالتوجيهات المتعلقة بالسياسات التي وضعتها الهيئات الحكومية المركزية لأجل تناول التحديات المطروحة عليها بطريقة أكثر تكاملا وشمولا. ولذا، فإن هذا التقرير الاستعراضي لأعمال لجنة التنسيق الإدارية يتجاوز المعلومات عن المناقشات التي أُجريت في دورات لجنة التنسيق الإدارية العادية وأنشطة هيئاتها الفرعية الدائمة. وفي الوقت الذي ما زال فيه شكل ومحتوى التقارير الاستعراضية يواصل التطور، بالاستفادة من مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق ومن الخبرات المتعلقة بالتعاون المشترك بين الوكالات داخل المنظومة، فإنه يجري بذل جهد لتقديم رأي مستنير بشأن حالة التعاون والتآزر المشترك بين الوكالات داخل المنظومة وكيف تؤدي التوجيهات المتعلقة بالسياسات المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية المركزية إلى تشكيل البرامج والأنشطة داخل المنظومة والتأثير عليها وأخيرا، كيف تقدم الأعمال المشتركة بين الوكالات تغذية مرتدة إلى العمليات الحكومية الدولية من أجل تعزيز ودعم السياسات التي تضعها الدول الأعضاء.

٤ - ووردت بالتفصيل في الفقرات ٩-١١ من التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٩ (A/2000/53) الخطوط الرئيسية لهذا النهج الذي حظي بترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق. ويستمر اتباع هذا النهج في التقرير الحالي الذي يقدم، بالإضافة إلى ذلك، أمثلة ملموسة للإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استنادا إلى إطار عمل السياسة العامة الذي وضعته لجنة التنسيق الإدارية عملا بالقرارات الحكومية الدولية. وبعد استكمال المعلومات المتاحة باستمرار عن أعمال لجنة التنسيق الإدارية في دوراتها العادية وأعمال هيئاتها الفرعية والإحاطات المنتظمة المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير اللجان الفنية التابعة للمجلس والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي تتلقى على نحو متزايد دعم الأمانة المتكامل من المنظومة ككل من خلال الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، يهدف هذا التقرير إلى مساعدة الدول الأعضاء في تقييم التقدم المحرز في بناء أوجه تآزر وتعزيز التنسيق في سائر أجزاء المنظومة والمساهمة في إجراء حوار مثمر وأكثر حيوية وشامل بين لجنة التنسيق الإدارية والهيئات الحكومية الدولية

المركزية. وينبغي لهذا الحوار أن يعزز استجابة المنظومة للتوجيهات الحكومية الدولية وأن يعزز، بدوره، قدرة الهيئات الحكومية الدولية على تقديم توجيهات مستنيرة وفعالة ينبغي في إطارها متابعة أعمال التنسيق التي تضطلع بها لجنة التنسيق الإدارية.

أولا - العولمة ومنظومة الأمم المتحدة

٥ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية، استجابة للأهمية التي توليها الدول الأعضاء إلى المسائل المتعلقة بالسياسات المتصلة بالعولمة، إمعان النظر في مطالب البيئة العالمية الجديدة من النظم الوطنية والدولية. وكانت العملية، التي بدأت في خريف عام ١٩٩٨، تهدف إلى تحديد العناصر العريضة لبرنامج موحد مشترك بين الوكالات من أجل المستقبل في سياق الإصلاحات الجارية في المنظومة. وأعرب الرؤساء التنفيذيون عن التزامهم باتباع نهج موحد لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة عن العولمة واستعرضوا سياسات المنظومة وإجراءاتها في تناول الآثار السلبية للأزمات المالية. وركزت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها المعقودة في ربيع عام ١٩٩٩، على عمليات التفاعل بين مؤسسات المنظومة والقطاع الخاص وأعربت عن تأييدها للمبادرة التي أعلنها الأمين العام لاتخاذ أوساط رجال الأعمال شركاء في تشجيع القواعد العالمية في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة. واستعرضت لجنة التنسيق الإدارية، في المعتكف المعقود بالاقتران مع تلك الدورة، أوجه القوة والضعف في منظومة الأمم المتحدة والأهداف والقيم الأساسية التي تحدد هويتها والعناصر الأساسية لرؤية مشتركة لدورها والتحديات التي تواجهها وسبل إقامة تحالفات استراتيجية داخل المنظومة ومع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى وتعزيز تلك التحالفات. وجرت متابعة تلك المناقشة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تحت العنوان العريض: ''القدرة المؤسسية والبرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين استجابة مرنة وفعالة''. وكررت لجنة التنسيق الإدارية الإعراب عن أن القضاء على الفقر وتشجيع الإنصاف على الصعد الوطني والإقليمي والدولي استنادا إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية مازالا الهدفان المهيمنان للمنظومة.

٦ - وواصلت لجنة التنسيق الإدارية، اعترافا منها بضرورة تعميق تحليلها الجماعي لأبعاد العولمة المترابطة وآثارها على أعمال المنظومة، إمعان النظر خلال عام ٢٠٠٠ في أثر العولمة، مركزة في دورتها العادية الأولى على أوجه الترابط بين التجارة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى مسألة تكنولوجيا المعلومات (انظر ACC/2000/4). ونظرت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها المعقودة في الخريف، في مسألة الصحة والآثار الاجتماعية الأخرى للعولمة فضلا عن تمويل التنمية في ضوء المناسبات المقبلة الهامة التي تركز على هذين الموضوعين.

٧ - وفي أعقاب ذلك، بدأ الرؤساء التنفيذيون، في معتكفهم الذي عقدوه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ربط نتيجة أفكارهم المتعلقة بعملية العولمة لاستجابة المنظومة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]. وخلصوا إلى أن تشجيع إجراء متابعة فعالة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية ينبغي أن يكون أولوية رئيسية لأنشطة الدعوة ووضع السياسات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة ككل. وكررت استنتاجاتهم الإعراب عن الحاجة الماسة إلى اتباع المنظومة لنهج متكاملة واستجابتها استجابات يعزز بعضها البعض بوصفه شرطا لتقديم لجنة التنسيق الإدارية مساهمة فعالة في بلوغ هذا الهدف الرئيسي المتمثل في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بجعل العولمة تعمل لصالح الجميع. وأولوا اهتماما خاصا، في هذا السياق، لأحكام الإعلان بشأن

القضاء على الفقر، والتنمية. ورئي أن اتساق إجراءات المنظومة المتخذة على الصعيد القطري مسألة أساسية في جهودها المبذولة من أجل المساهمة في القضاء على الفقر. ويقدم الفرعان الأول والثاني من هذا التقرير تفاصيل عن الاستنتاجات العامة التي توصلت إليها لجنة التنسيق الإدارية لدى تناولها هذه المسائل.

تحويل العولمة إلى قوة إيجابية لصالح الجميع

٨ - كما هو مبين أدناه، واصلت لجنة التنسيق الإدارية تعميق تفهمها المشترك لأوجه التآزر التي يتعين تعزيزها بين مختلف أبعاد العولمة (الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمتعلقة بحقوق الإنسان) وذلك بغية تعزيز قاعدة المعارف اللازمة لوضع نهج متكاملة يمكن أن تسد الفجوات المتزايدة التي تحدثها العولمة في مجالات كثيرة ولتعميم فوائد العولمة على الجميع.

٩ - وأدت عملية إمعان النظر هذه إلى مواصلة تعزيز إدراك أعضاء اللجنة بأن من شروط استجابة منظومة الأمم المتحدة بفعالية للتحديات التي تمثلها العولمة ولجعلها تعمل لصالح شعوب العالم هو أن تعمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة معا على جبهة عريضة بصورة يعزز بعضها البعض مستغلة أوجه القوة والأوساط المناصرة وولايات كل منها بغية النهوض بالقيم والأهداف المشتركة. وكررت لجنة التنسيق الإدارية الإعراب عن أن الهدف الأسمى للمنظومة مازال المساهمة في القضاء على الفقر وتمكين الجميع من كسب ما يوفر الحياة اللائقة. واتفق الرؤساء التنفيذيون على أنه بغية تسخير قوى العولمة لتحقيق هذه الغايات يجب أن تساعد منظومة الأمم المتحدة مجتمعة في مواجهة التحدي المزدوج للتكامل: أولا، اندماج جميع البلدان ومشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي؛ وثانيا، تحقيق تكامل أفضل للمجال الاقتصادي مع المجالات الاجتماعي والثقافي والبيئي بغية التشجيع على إيجاد توازن جديد بين مختلف أبعاد العولمة يعتبر ضروريا لضمان تقاسم فوائد العولمة بإنصاف على الصعيد الدولي فضلا عن الصعيد الوطني.

١٠ - وفيما يتصل بالتحدي الأول، شدد الرؤساء التنفيذيون على ضرورة عمل مؤسسات المنظومة معا من أجل التشجيع على عقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية مع مشاركة متزايدة من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، وتناول المشاكل التي تواجهها تلك البلدان بصورة حاسمة فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق وتحسين هياكلها الأساسية وقدرتها الإنتاجية على السواء. وسلموا أيضا، في هذا السياق، بأهمية مواصلة المنظومة تقديم الدعم إلى البلدان النامية في تحسين هياكلها الأساسية وتعزيز قدراتها الإنتاجية.

١١ - أما التحدي الثاني، وهو التشجيع على إيجاد توازن أفضل بين مختلف أبعاد العولمة، فيعني ضمنا الدعوة إلى القيم المشتركة المتمثلة في الإنصاف والاستدامة وتعزيز المؤسسات العالمية التي تعمل في المجالين الاجتماعي والبيئي إلى جانب تلك المؤسسات العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية. ويتطلب أيضا إشراك القطاع الخاص في خدمة مقاصد برامج منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية والبيئة وحقوق الإنسان ومعايير العمل. ورئي أن تعزيز القاعدة المؤسسية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بمعايير العمل المتفق عليها دوليا هي أنجع وسيلة للنهوض بالبرامج البيئية والاجتماعية دون تحميل آليات تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية فوق طاقتها.

١٢ - ورئي أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في وضع المعايير شرط حيوي لإحراز التقدم. وكان الرأي الشائع مفاده أنه "يجب أن يصبح القانون الدولي والقواعد الدولية

جزءا لا يتجزأ من مفردات العولمة''. فقد تطرقت العولمة إلى أنشطة جميع الوكالات، من الأرصاد الجوية والسلامة البحرية إلى التعليم والبيئة. وأقرت لجنة التنسيق الإدارية بأن مؤسسات المنظومة تتناول بنشاط هذه الأبعاد المختلفة للعولمة من خلال ولاية ومنظور كل منها مما زاد في التأكيد على ضرورة تفهم أوجه الترابط بين هذه الأبعاد على نحو أفضل وتطوير نهج أكثر شمولا فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التشجيع على اتباع هذه النهج فيما بين الدول الأعضاء وفي المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

البعدان الصحي والاجتماعي للعولمة

١٣ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر النظر في آثار العولمة وذلك كمتابعة لمناقشاتها التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مركزة على القطاعين الصحي والاجتماعي. وعقد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، من أجل الإعداد لهذه المناقشة، اجتماعا لفرقة عمل على مستوى الرؤساء التنفيذيين بناء على طلب الأمين العام. وقامت فرقة العمل واجتماع لجنة التنسيق الإدارية ذاته بتحديد التحدي الرئيسي الذي واجه المنظومة والمتمثل في تحويل العولمة إلى قوة إيجابية لصالح الجميع والتأثير في عملياتها وآثارها وإتاحة المكاسب العائدة منها للفقراء.

١٤ - ولاحظت اللجنة أن الصحة قدمت أمثلة بارزة بصفة خاصة لكثير من الآثار الإيجابية والسلبية أيضا للعولمة. ففي مجال الصحة، كغيرها من القطاعات الأخرى، ينبغي أن تركز المنظومة على تلك المجالات التي لا يستطيع السوق وحده أن يحرز فيها نتائج إيجابية وعلى تحديد الأولويات الرئيسية للتدخلات بشأن السياسة العامة التي قد تساعد في معالجة التشوهات السوقية وزيادة الحلول المفيدة للجميع إلى أقصى حد. وقد رئي أيضا أن القطاع الصحي مجال يعتبر فيه تكامل المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة ضروريا بصفة خاصة من أجل التصدي لكثير من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والتي تتراوح من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الملاريا والسل وأمراض الطفولة. كما أن القطاع الصحي مجال من الضروري أن تشرك فيه منظومة الأمم المتحدة المجتمع المدني والقطاع الخاص في شراكات بناءة.

١٥ - وأقرت لجنة التنسيق الإدارية، لدى تصميم توجه أعمالها المقبلة المتعلقة بالعولمة، بالدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به المنظومة ببناء قاعدة المعارف والوثائق اللازمة لإعداد استجابات فعالة ومتكاملة قادرة على أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على عمليات العولمة وآثارها الاجتماعية في تحقيق فوائد حقيقية للفقراء. ولوحظ، في هذا الصدد، أن العولمة لم تغير بعض المتغيرات الأساسية التي تحقق التقدم الاجتماعي. فما زالت مسؤولية الحكومات عن السياسات العامة والنتائج الاجتماعية ذات أهمية حاسمة كما كانت على الدوام. أما ضرورة النمو وأوجه التآزر بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحقق التنمية المستدامة فجرى التصدي لها على نحو شامل في نتائج وبرامج العمل المعتمدة في المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات. وما زالت ''وصفاتها'' السياسية سليمة تماما وتواصل توفير إطار العمل المتعلق بالسياسات والمسؤوليات والالتزامات المتبادلة التي ينبغي أن تعد الاستجابات لتحديات العولمة في إطارها. وفي نفس الوقت، ومع اكتساب العولمة قوة دافعة فإن أوجه الترابط بين أبعادها الكثيرة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لوضع سياسات فعالة في العمل من أجل إقامة نظام دولي يستند إلى القواعد تتسم بالعدل أساسا، ويلاحظ أنه كذلك، تصبح أكثر تعقيدا على نحو متزايد. ويلزم تسخير القدرات المجتمعة للمنظومة من أجل إثراء وتوسيع نطاق قاعدة المعارف اللازمة وطنيا ودوليا لتوسيع نطاق المناظير والعمل على مواجهة أوجه التضارب المحتملة من قبيل التضارب بين

قواعد التجارة والأهداف الاجتماعية والبيئية العالمية وتعزيز التفاعل بين السياسات والإجراءات في مختلف القطاعات إلى أقصى حد دعما للقضاء على الفقر ومن أجل التنمية.

١٦ - ويلزم أيضا زيادة التوعية بالجوانب السلبية للعولمة، العقاقير غير المشروعة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والتبغ، وسبل تعزيز العولمة لتلك الجوانب، مما يؤدي إلى زيادة التكامل الفعال للإطار المتعلق بالسياسات والتنظيم واللازم لمعالجة الإجراءات العامة التي يجري التشجيع على اتخاذها بغية نشر الفوائد المحتملة للعولمة وزيادتها إلى أقصى حد.

١٧ - وبالإضافة إلى المساعدة في معالجة الجوانب السلبية للعولمة، فضلا عن الفجوات وأوجه التعقيد المتزايدة التي أحدثتها العولمة، تتمتع المنظومة بموقع فريد للمساعدة في ضمان أن الوسائل الجديدة، تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة التي توفرها العولمة، تؤثر تأثيرا فعالا في دعم وضع السياسات الفعالة لنشر فرص النمو والتنمية المنصفة على السواء. ويزداد عمل المنظومة أيضا على إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص وهم شركاء لا غنى عنهم في بذل أي مجهود يؤثر تأثيرا إيجابيا على عمليات العولمة. وتوجز أدناه أفكار لجنة التنسيق الإدارية بشأن بعض هذه المسائل.

١٨ - وستستفيد لجنة التنسيق الإدارية، لدى متابعة نظرها في الأبعاد الاجتماعية للعولمة في دورتها المقبلة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠١، من التحليل والمقترحات المقدمة إليها من المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

دور المجتمع المدني

١٩ - ناقش الرؤساء التنفيذيون، في معتكفهم الذي انعقد أثناء الخريف (انظر أدناه) وضمن سياق مواصلة نظرهم في استجابة المنظومة، للعولمة مرة أخرى دور المجتمع المدني. ورئي أن القضايا التي أثارتها المظاهرات التي تميز بها مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل واجتماعات مؤسستا بريتون وودز في براغ ينبغي أن تحظى باهتمام منظومة الأمم المتحدة بأسرها وأنها تحتاج لمعالجتها على مختلف الصعد. فقد أثارت على أحد المستويات موضوع التمثيل والمساءلة والشفافية داخل أوساط المنظمات غير الحكومية التي ينبغي تشجيعها على إجراء عملية للبحث عن الذات وتعزيز القدرة على التنظيم الذاتي، بما في ذلك وضع مبادئ للخطاب البناء. واتفقوا أيضا على أن من المستصوب للغاية تبادل المعلومات بشكل أكثر انتظاما على الصعيد المشترك بين الوكالات بشأن الممارسات والتجارب المكتسبة في إشراك المنظمات غير الحكومية في مختلف جوانب عمل المنظومة.

٢٠ - وعموما، رئي أن الأحداث الأخيرة تشير إلى ضرورة زيادة الفهم العام لمختلف الوظائف التي تقوم بها شتى مؤسسات المنظومة والقيود التي تواجهها وضمن ذلك السياق تفهم أدوار الحكومات من ناحية والمنظمات ذاتها وأماناتها من ناحية أخرى. وفي الوقت ذاته أبرزت هذه الأحداث مرة أخرى الحاجة إلى أن تعالج المنظومة المخاوف ودواعي القلق التي ولدتها العولمة في المجتمع. فهنالك اعتقاد بأن القوة قد تحولت ليس باتجاه السكان كمواطنين أو مستهلكين ولكن إلى الشركات الكبيرة وإلى مؤسسات وعمليات لا وجه لها يشعر الناس بأنهم لا يستطيعون التأثير فيها. ويتعين أن تكون منظمة الأمم المتحدة مدركة لهذه التصورات وأن تشير إلى آليات المساءلة والشفافية الموجودة ضمن وظائف الوكالات المختلفة (من الهيكل الثلاثي للأطراف في منظمة العمل الدولية إلى الشروط المتعلقة بالمصادقة البرلمانية على الصكوك القانونية لمنظمة التجارة العالمية)؛ وأن تواصل توسيع نطاق برامجها والتوعية لتشمل جميع عناصر المجتمع المدني من البرلمانيين إلى السلطات المحلية والجمعيات المهنية. وفي النهاية، يتعين أن تساعد المنظومة في تبديد هذه المخاوف بالمساهمة في إرساء أسس المساواة في

مجال العلاقات الدولية والمساعدة على جعل العولمة تعمل لصالح الجميع.

٢١ - واعترف الرؤساء التنفيذيون بأنه في الوقت الذي تعتبر فيه المنظمات غير الحكومية إحدى أدوات الشفافية والتوعية المتاحة للمنظومة فقد كانت الشريكة الرئيسية أيضا للمنظومة في تحقيق التوازن بين المصالح القطرية الخاصة وتعزيز برنامج منظومة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وفي الوقت الذي يتعين فيه أن ينعكس الانفتاح المتزايد الذي تمارس به المنظومة علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية في جهد متجدد من جانب أوساط المنظمات غير الحكومية على مستوى وضع السياسة الذاتية واحترام قواعد وإجراءات المنظومة، فإن ذلك يمثل شراكة تظل أساسية في تعزيز قدرة المنظومة على تحقيق أهدافها بما في ذلك الأهداف الطموحة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية.

٢٢ - وقرر الرؤساء التنفيذيون، في هذا السياق، تعزيز الترتيبات من أجل مواصلة تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالتفاعل مع المجتمع المدني واستخلاص الدروس المستفادة من أفضل الممارسات لمصلحة المنظومة ككل.

سد الفجوة الرقمية

٢٣ - ركزت مداولات لجنة التنسيق الإدارية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أوسع على المساهمة التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق بعض الأهداف الأساسية التي تسعى المنظومة إلى دعمها والنهوض بها. ويشمل ذلك إدماج البلدان النامية في مجتمع المعرفة العالمي ومواصلة النمو والكفاءة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد وسبل المساهمة في تعزيز الأهداف الاجتماعية والثقافية للمجتمعات. واعترف الرؤساء التنفيذيون بالإمكانات الضخمة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك بالمعوقات الرئيسية لانتشارها على نطاق العالم. ورأوا أيضا أن التعاون المشترك بين الوكالات على نحو أوثق لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات منظومة الأمم المتحدة وفي مساعدة البلدان النامية على السواء لسد الفجوة الرقمية ضروري لكل تظل المنظومة فعالة وذات صلة لبيئة عالمية سريعة التغير.

٢٤ - وساد اعتقاد مشترك وقوي لدى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بأن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت إمكانات ضخمة من شأنها أن تساعد في التعجيل بعملية التنمية المستدامة، بالرغم من أن الضروريات الأساسية ستظل أولوية واضحة لأشد الناس فقرا. وحللوا العوامل التي تساهم في سد الفجوة الرقمية وتحول دون زيادة نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما استعرضوا الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة لعدة بلدان نامية في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية، في هذا السياق، وجود فرص كثيرة لتحقيق التعاون المثمر بين بلدان الجنوب لم تستغل حتى الآن استغلالا تاما وينبغي أن تدعمها المنظومة. وبشكل أعم، رئي أن نطاق تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات بما في ذلك على الصعيد القطري هو نطاق مهمة في تقديم الدعم لوضع استراتيجيات بغية دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني وأيضا في المجالات المحددة للحوسبة والربط الشبكي وإعداد البرامجيات.

٢٥ - ونظرا للدور الذي يؤديه القطاع الخاص بوصفه الأداة الرئيسية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه عنصر توصيل لشبكة الإنترنت فقد تم التسليم عموما بأن إشراك القطاع الخاص كشريك في هذا الجهد يعتبر أمرا ضروريا. ويوجد بالفعل، في هذا الصدد، عدد من تجارب

الشراكات الواعدة مثل شبكات الإغاثة الصحية وشبكات الإغاثة في حالات الكوارث التي يمكن ويتعين الاعتماد عليها. وكان الرأي المشترك بين الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بالاحتياجات الداخلية الشاملة للمنظومة ووظائف دعمها للتنمية أن مجال التركيز الرئيسي لجهود التنسيق ينبغي ألا يتجه إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها وأن يمتد إلى تنمية تبادل المعارف وثقافة التعليم وإلى بناء قدرات فعالة لاكتساب المعرفة ونشرها على نطاق المنظومة.

٢٦ - ووافقت لجنة التنسيق الإدارية على متابعة مجموعة واسعة من الأفكار التي شملت تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في مجال الحوسبة والربط الشبكي وإعداد البرامجيات إضافة إلى وضع استراتيجيات قطرية لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإنشاء أوساط للخبراء ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة؛ وتشجيع الاستخدام المبتكر والمركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية دعم المناطق المعزولة و/أو البعيدة؛ وإجراء دراسات إضافية عن الأثر الاجتماعي والثقافي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواصلة توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص؛ ووضع سجل شامل للنظم المستخدمة والتي يجري تطويرها داخل المنظومة، بما في ذلك الاتصالات بين المقر والميدان.

٢٧ - ووافق الرؤساء التنفيذيون على استكمال بيان لجنة التنسيق الإدارية المتعلق "بحصول الجميع على خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية" (ACC/1997/4، المرفق الأول) المعتمد في عام ١٩٩٧ كي يعكس التطورات اللاحقة في مجال التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وكرروا الإعراب عن دعوتهم إلى متابعة مؤسسات المنظومة بنشاط للمبادئ الواردة في ذلك البيان. كما أذنوا بإعداد بيان إضافي للجنة التنسيق الإدارية يستند إلى نتائج مناقشاتها الحالية لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الجزء الرفيع المستوى من اجتماعه المعقود في عام ٢٠٠٠.

٢٨ - وأعرب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن تأييدهم القوي لمبادرة المجلس بالنظر في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كموضوع رئيسي في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعه المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي ساهموا فيه مساهمة نشطة بمدخلات للعملية التحضيرية وكذلك بمشاركة نشطة مستوى رفيع في الجزء نفسه.

٢٩ - وقد حدثت عدة تطورات ذات صلة بالمنظومة ككل منذ ذلك التاريخ، ومن هذه التطورات، تعيين السيد خوسيه ماريا فيغويرس أولسين الرئيس السابق لكوستاريكا ممثلا خاصا للأمين العام معنيا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء الفريق الاستشاري المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أوكل للفريق الاستشاري الذي جمع بين الخبراء من الوكالات الدولية والحكومات والأعمال التجارية الخاصة والمؤسسات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء مهمة تحديد، على أساس المبادئ التوجيهية التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سبل عمل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفوضة في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعه لعام ٢٠٠٠ بوصفها جهازا مبتكرا للمساعدة في سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتسخير إمكانات التكنولوجيا لأغراض التنمية. وكانت التطورات في هذا الصدد موضوع إحاطة نظمها رئيس الجمعية العامة بالاشتراك مع رئيس المجلس في نهاية عام ٢٠٠٠ وتناولت أيضا ترتيبات للمواءمة بين هذه المبادرة وفرقة العمل بشبكة الإنترنت التي أنشأتها مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية. وقد اتخذ المجلس منذ ذلك الحين إجراءات بشأن توصيات الأمين العام استنادا إلى مشورة الفريق الاستشاري ومن المتوقع أن تباشر فرقة العمل عملها بشكل كامل في خريف عام ٢٠٠١.

٣٠ - وتجدر الإشارة أيضا إلى إنشاء البنك الدولي (مدخل التنمية العالمية) وهو مدخل للمعارف المحلية والعالمية عن التنمية يتيح الفرص للتعامل والبحث وتبادل المعارف لإقامة الشبكات والتعليم بشأن القضايا الإنمائية. ومدخل التنمية العالمية مبادرة متعددة الشركاء تتألف من منظمات عامة وخاصة ومن المجتمع المدني على نطاق العالم تجمع بين مختلف العناصر الفاعلة الحكومية والخاصة وكذلك بين الأفكار والتجارب فيما يتعلق بالتنمية. ويستند مفهوم مدخل التنمية العالمية، إلى شبكة العمل القائمة وسوف يعمل، ضمن جملة مزايا أخرى، على تحسين تبادل المعارف عن الأنشطة المتعلقة بالمعونة وخفض تكاليف ممارسة الأعمال الحرة في الأسواق الآخذة في الظهور. وقد تم تحديد ثلاثة تحديات في هذا الصدد وهي: أولا، إنشاء نظام متكامل للمنافذ الإنمائية المستدامة يكون رفيع المستوى وسهل الاستخدام؛ وثانيا، تلبية احتياجات الجماعات الإنمائية الشديدة التنوع؛ والتحدي الثالث هو إنشاء تحالف للشركاء الإنمائيين من أجل المساهمة في المدخل.

٣١ - ويتصل تطور آخر بإنشاء فيالق للتكنولوجيا الرفيعة من المتطوعين ''دائرة تكنولوجيا المعلومات بالأمم المتحدة'' المعروفة باسم UNITES كجزء من الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية. وتتيح دائرة تكنولوجيا المعلومات بالأمم المتحدة والتي ورد اقتراحها لأول مرة في الفقرة ١٦٦ من تقرير الأمين العام إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000) المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' الفرصة أمام الأشخاص في كل بلد للتطوع بتسخير قدراتهم وأوقاتهم لنشر فوائد الثورة الرقمية إلى البلدان النامية. وتعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات بالأمم المتحدة، التي يقوم بتنسيق عملها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، من خلال شبكة دولية للمؤسسات في بلدان الشمال والجنوب . ويقوم بتقديم الخدمات متطوعون في الميدان ومتطوعون عن طريق الإنترنت. ويعمل المتطوعون مع البلدان النامية الشريكة لتعزيز قدراتها في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية البشرية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.

٣٢ - وواصلت لجنة التنسيق الإدارية أيضا الاستماع إلى إحاطات من أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عن مشروع خطة العمل والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المقرر عقده في عام ٢٠٠٣. وسوف تشمل الأعمال التحضيرية إجراء مشاورات إقليمية مكثفة بمشاركة عدد كبير من العناصر الفاعلة من القطاعين العام والخاص، فضلا عن المجتمع المدني. وتدعم مؤسسات المنظومة بقوة مؤتمر القمة العالمي بجملة وسائل منها مشاركة أعضاء لجنة التنسيق الإدارية في اللجنة التوجيهية المسؤولة عن العملية التحضيرية.

ثانيا - مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية ومتابعته

٣٣ - عقدت لجنة التنسيق الإدارية ندوة في معتكف بالاقتران مع دورتها المعقودة في خريف عام ٢٠٠٠ لمواصلة مناقشتها بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية التي بدأتها في ندوتها الأخيرة في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ حيث انصب التركيز على مساهمة المنظومة في الإعداد لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية وجمعيتها. وكان الهدف الرئيسي هو التفكير المشترك في الطرق الملموسة التي يمكن أن تساهم بها المنظومة في تعزيز الأهداف التي حددها الإعلان بشأن الألفية.

٣٤ - ولاحظ الرؤساء التنفيذيون أن الإعلان بشأن الألفية الذي اعتمده مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بالإجماع يحدد مبادئ وأهدافا واضحة مكرسة تماما في ميثاق الأمم المتحدة ولكنها تعكس أيضا الواقع والتحديات الحالية على نحو فائق.

وأعربوا عن تقديرهم بصفة خاصة للمفهوم الذي حدده الأمين العام والقاضي بأن ''يكون البشر محور كل ما نفعله'' هو مفهوم ظهر بقوة في الإعلان. وقد أشار مؤتمر القمة إلى الأمم المتحدة بأنها ''الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها'' وإلى رغبته في أن يجعل من منظومة الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية وحيوية في أيدي جميع الشعوب في العالم. وأحاطو علما بتصميم قادة العالم ''على كفالة تحقيق مزيد من الاتساق في السياسات وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى من أجل التوصل إلى نهج كامل التنسيق لمعالجة مشاكل السلام والتنمية'' (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٣٠). ولاحظوا أن ذلك يمثل بالفعل العنصر الرئيسي في الدور المعهود به إلى لجنة التنسيق الإدارية ورأوا أنه من أجل الاستفادة من الدعم السياسي القوي لمختلف المهام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة التي تمثل تحديات يجب عليهم العمل والاستجابة كفريق موحد.

٣٥ - ودعا الأمين العام الرؤساء التنفيذيين إلى النظر في سبل مبتكرة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر قمة الألفية، ملاحظا أن لكل عنصر من عناصر المنظومة مساهمة متميزة يقدمها من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة. وشجعهم في هذا الصدد، على التفكير في السبل التي يمكن بها للمناسبات المقبلة داخل المنظومة أن تستمد قوة دافعة من نتائج مؤتمر القمة. وتناول الرؤساء التنفيذيون السبل التي تتيح لمؤسسات المنظومة العمل معا لتحقيق أهداف ومقاصد مؤتمر القمة، وذلك في إطار ثلاثة مجموعات من المواضيع هي الفقر والتنمية، والبيئة وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

٣٦ - وأشار الأمين العام إلى أنه فيما يتعلق بالفقر والتنمية فإن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حدد أهدافا كمية دقيقة مما فرض تحديا للمنظومة في تحديد إجراءات محددة يتم اتخاذها لتحقيق أهداف الإعلان والسبل التي يمكن أن تدعم بها مؤسسات المنظومة بعضها البعض في القيام بذلك. وتتيح المناسبة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المقبلة المعنية بتمويل التنمية فرصة جاءت في موعدها لتعزيز بُعد رئيسي من أهداف التنمية المحددة، في الإعلان بشأن الألفية. وأشار الأمين العام أيضا إلى أن الموضوع الثاني، حماية البيئة، تم تسليط الضوء عليه في تقريره إلى مؤتمر قمة الألفية لأنه يرى أن هذا الموضوع ربما يثبت على المدى الطويل أنه أهم القضايا في تشكيل مستقبل البشرية. وقال إن ما يدعو للارتياح أن هذا الاهتمام الحيوي قد تم الإعراب عنه في النهاية على النحو الملائم في نتائج مؤتمر القمة. ولاحظ الأمين العام، في النهاية، أنه في الوقت الذي قد تبدو فيه مجموعة القضايا المجموعة تحت عنوان سيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام والأمن كقضايا متباينة بعض الشيء، إلا أنها في الحقيقة مترابطة إلى حد كبير. فقد تم التسليم بشكل متزايد بأن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون هي عناصر ضرورية سواء في منع الصراعات أو في بناء السلام أو في إعادة البناء في أعقاب انتهاء الصراع. وتحتاج المنظومة إلى العمل معا لتعزيز دعائم السلام هذه في الوقت الذي تقوم فيه بتعزيز الصلة بين جهود حفظ السلام وبناء السلام من ناحية وعملها من أجل التنمية من ناحية أخرى. وطلب الأمين العام من الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بكل من هذه المواضيع التركيز على المبادرات الجديدة والتدخلات فيما يتعلق بالسياسة التي يرجح أن تحدث آثارا فعلية في تحقيق الأهداف العامة التي حددها مؤتمر القمة.

٣٧ - وأشار الرؤساء التنفيذيون إلى الجسامة المذهلة لمشكلة الفقر في العالم: إذ يعيش ما يربو على خُمس البشرية على دخل لا يزيد عن دولار واحد في اليوم، ويوجد منهم ٨٠٠ مليون نسمة في آسيا و ٣٠٠ مليون نسمة في أفريقيا.

وكرروا الإعراب عن أنه سيكون من الضروري لمساهمة المنظومة في القضاء على الفقر أن تتسق إجراءاتها على الصعيد القطري. وهكذا انصب تركيز كبير على أهمية التعاون على الصعيد القطري فيما بين جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة استنادا إلى برامج العمل الشاملة على الصعيد الوطني والمملوكة للبلاد كما تم التركيز بشكل قوي على التقسيم الواضح للعمل بين مؤسسات المنظومة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان. ورئي أن التوافق القوي في الآراء القائم حاليا فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بشأن المفاهيم الرئيسية للشراكة والملكية القطرية إضافة إلى التجارب الإيجابية التي تكتسبها مختلف البلدان في الربط بين مختلف أجهزة التعاون على الصعيد القطري بحيث تساعد في تعزيز الملكية القطرية وتعزز بعضها البعض، يوفر أساسا جديدا قويا للتحرك الحاسم من أجل وضع إطار عمل وحيد ومشترك للإجراءات على الصعيد القطري. ويتعين أن يعكس أي إطار للعمل من هذا القبيل نهجا شاملا للتنمية يوجَّه لحفز النمو الاقتصادي كعامل أساسي في الهجوم المطرد على الفقر ويشمل إصلاحا هيكليا واجتماعيا ومؤسسيا وسياسات وبرامج تعود بالنفع على الفقراء. وسيترتب على تعاقب التدخلات في مختلف المجالات وتوقيتها أثر حاسم على فعالية إطار العمل. وسوف يتفاوت ذلك من بلد إلى آخر وينبغي أن يمثل عنصر تركيز حيويا للقيادة في البلد المعني. أما توفير الدعم لممارسة هذه القيادة بتقديم المشورة المتسقة والمساعدة المركزة في المجالات الرئيسية لبناء القدرات فينبغي أن يمثل أولوية مشتركة للمنظومة. وسوف تمثل قدرة إطار العمل على أن يشرك ليس فقط الحكومة المعنية والمنظومة ككل ولكن أيضا الجهات الثنائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني شرطا مهما آخر لتحقيق الآثار والاستدامة. كما ينبغي أن يكون التبادل المستمر والمنتظم للبيانات وتحليلها جزءا لا يتجزأ من الجهد، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم المعلومات المدعومة بشكل جماعي وصقل أدوات قياس ورصد الأداء.

٣٨ - واعترف الرؤساء التنفيذيون كذلك أنه من أجل المساهمة في إحراز التقدم المتعلق بتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية في التنمية والقضاء على الفقر ينبغي أن تجتهد المنظومة في الوقت ذاته ليس من أجل تعزيز الدعم على المستوى القطري فحسب ولكن أيضا لتحقيق الاتساق بين السياسات المنتهجة بغية إيجاد بيئة دولية أكثر دعما. ويعني ذلك ضمنا المساهمة في تعزيز دور المنظومة المتعددة الأطراف في إدارة العولمة، وهو هدف وجد التأكيد من جديد من مؤتمر القمة، وكذلك تعزيز الاتساق في السياسات داخل المنظومة ذاتها. وقد رُئِي، في هذا الصدد، أن دور الأمم المتحدة داخل المنظومة سيكون فعالا بقدر اتباع نُهج للمشاركة وبقدر ما تستند الأمم المتحدة إلى دورها كمنتدى يمكن فيه المزج بين اختصاصات الوكالات المختلفة وبقدر اشتراك أوساطها المناصرة في حوار من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المهيمنة. وقد نُظر إلى نجاح المناسبة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المعنية بتمويل التنمية من هذا المنطلق. ولوحظ، ضمن السياق ذاته، ضرورة مراعاة الواقع فيما يتعلق بحالة التنسيق على الصعيد الوطني وتحقيق التوازن بين القوى فيما بين الوزارات الوطنية المختلفة: ومن الطبيعي أن تعكس المنظومة هذا الواقع. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تساهم جهود المنظومة المتعلقة بتشجيع المزيد من النُّهج المتكاملة لتحقيق التنمية، على سبيل المثال تحقيق المزيد من التكامل في الأبعاد البيئية والاجتماعية وفي سياسات الاقتصاد الكلي، بمرور الزمن في تحقيق التوازن بشكل أفضل في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد الوطني أيضا. ويمكن أن تساهم لجنة التنسيق الإدارية مساهمة مهمة للغاية، من هذا المنظور، بوصفها منتدى تجتمع فيه مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة على أساس الاحترام المتبادل مما ييسر للرؤساء التنفيذيين الرجوع

إلى وكالاتهم مع تفهم الوسائل التي يمكن أن يساهم فيها كل قطاع وكل وكالة إلى أقصى حد في الجهد المشترك.

٣٩ - ولا ينبغي أن تقتصر مساهمة لجنة التنسيق الإدارية في تحقيق الاتساق فيما يتعلق بالسياسات وإحراز التقدم عموما على وضع نهج شاملة مشتركة من أجل التنمية أو وضع إطار عمل مشترك للعمل على الصعيد القطري، ولكن ينبغي أن تمتد إلى تحديد الأهداف العالمية العامة وإلى التوازنات وأوجه التآزر التي ينبغي إيجادها لتعزيز الحكم الرشيد على الصعيد الدولي وزيادة الاتساق في السياسات وبلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة. ويتعين أن تولي لجنة التنسيق الإدارية الأولوية لمهمة وضع إطار متسق لهذه المنافع العامة وتنظيم المسؤوليات القيادية فيما بين مؤسسات المنظومة.

٤٠ - واتفق الرؤساء التنفيذيون في الرأي مع الأمين العام على أن مسألة البيئة تعتبر مسألة رئيسية ضمن المنافع العامة العالمية وهو ما ينبغي تعزيزه على نطاق المنظومة ككل. ونوقش عدد من العوامل التي ربما تكون قد أدت إلى الحد من التركيز على قضايا البيئة في الفترة الأخيرة. وشملت الاستجابات الموصى بها ما يلي: إجراء تقييمات يعول عليها وتستند إلى العلم وتحليلات للآثار؛ وتعزيز القانون البيئي وآليات الإنفاذ؛ وبذل جهد أكبر في مجال التوعية التي تركز على الأشخاص والإشارة بصفة خاصة إلى تثقيف الشباب وتعبئتهم، وتعزيز التركيز على الاهتمامات المحلية مثل المياه والزراعة ومصائد الأسماك والطاقة الريفية، وتسليط الضوء على الصلة بين الفقر والبيئة وتحديد قصص النجاح على الصعيد المحلي التي تشمل الأعمال التي يدعم بعضها بعضا في مختلف المجالات ذات الصلة بالبيئة، وإدماج الاهتمامات البيئية بمزيد من الفعالية في أطُر عمل التنسيق الوطنية للأنشطة التنفيذية.

٤١ - واعتُبر أيضا أن بذل جهد متضافر في مجال الدعوة، يسلط الضوء على الصلات بين الاهتمامات المحلية والعالمية ويبين العلاقة بين القضاء على الفقر وتحقيق التنمية يمثل عاملا حاسما في تعزيز أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وبقدر الحيوية التي تتصف بها هذه الصلات فليس من السهل إدراكها أو بيانها. ويتعين أن تستند جهود الدعوة إلى تحليل موضوعي ومقنع يقوم على الخبرة الفريدة الواسعة النطاق وعلى قدرات المنظومة ككل. وينبغي استخدام الاستعراضات المنظمة للمؤتمرات والمناسبات الأخرى التي ترعاها المنظومة في الفترة المقبلة بشكل منتظم لتحقيق هذا الغرض. وبالإضافة إلى جهد الدعوة ينبغي أن تستند المشورة التقنية والعمل التنفيذي للمنظومة إلى أحكام الإعلان بشأن الألفية أن تتجه إلى تعزيز أهدافه. ويتعين تشجيع خطط العمل الوطنية وإدماجها في التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما ينبغي أن تسعى المنظومة إلى تعزيز الآليات من أجل رصد التقدم المحرز، متعاونة في هذا الجهد مع المجتمع المدني ومعتمدة على عمل الهيئات ذات الصلة المنشأة بمعاهدات.

٤٢ - وخلص الرؤساء التنفيذيون إلى أن تعزيز المتابعة الفعالة لإعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية ينبغي أن يشكل أولوية رئيسية في مجال الدعوة ووضع السياسات والأنشطة التنفيذية للمنظومة ككل. وينبغي أن يشمل الجهد المبذول على نطاق المنظومة تعزيز سبل تبادل المعلومات ورصد التقدم المحرز وقياسه. وأعرب الرؤساء التنفيذيون عن استعدادهم للمساهمة بنشاط في التقارير المرحلية التي يصدرها الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق هدف الإعلان بشأن الألفية. ولوحظ أن من شأن إصدار تقارير من هذا النوع في إطار مبادرة على نطاق المنظومة أن يساهم مساهمة كبرى لا في اتساق الجهود التي تبذلها المنظومة في سبيل الوصول إلى

المستفيدين وأثر هذه الجهود فحسب بل في تشجيع إعمال مزيد من التماسك والتعاضد بين الدراسات الاستقصائية والمطبوعات الرئيسية التي تصدر حاليا داخل المنظومة.

ثالثا – التنسيق بين الوكالات في متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة

ألف – الاستعراض الخمسي لتنفيذ منهاج عمل بيجين

٤٣ – واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في النهوض بتنفيذ منهاج عمل بيجين[٢]. وفي بيان موجه من لجنة التنسيق الإدارية (A/S-23/8، المرفق) إلى الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بعنوان ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' (٥ – ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، تم الإعراب عن الالتزام بالتنفيذ الكامل لإعلان بيجين ومنهاج العمل[٣] وتحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها شرطا أساسيا للحد من الفقر واستئصاله، وتحقيق السلام والتنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان. ووضح البيان الإجراءات المحددة التي يتعين على أعضاء لجنة التنسيق الإدارية اتخاذها من أجل مساعدة حكومات الدول الأعضاء والمجتمع المدني على التعجيل بتنفيذ برنامج العمل وإدماج المنظور الجنساني في السياسة العامة. وتناول البيان أيضا الخطوات الواجب اتخاذها داخليا من جانب أعضاء اللجنة لكفالة المساواة بين الجنسين داخل منظماتهم.

٤٤ – واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين وثيقة بعنوان ''إجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل''[٤] تبين الإجراءات والمبادرات الواجب اتخاذها من أجل كفالة التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين، مع مراعاة التغيرات العالمية والتحديات الجديدة والخبرة المتراكمة بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتوفر هذه الوثيقة الختامية، إلى جانب بيان اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، أساسا لمواصلة العمل على إدماج المنظورات الجنسانية في عمل أجهزة الأمم المتحدة. وفي إطار التعاون المشترك بين الوكالات، واصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها مؤسستا بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والكيانات الإقليمية، بذل جهودها من أجل دعم الحكومات في تنفيذ منهاج العمل وفي وضع برامج تكميلية خاصة بها، حسب الاقتضاء. وفي ما يلي بعض الأمثلة.

٤٥ – وضمن المبادرات العديدة التي تجري داخل المنظومة، يوجه الاهتمام إلى الجهود التي تبذلها مجددا الأمم المتحدة من أجل التشجيع على تنظيم حلقات عمل تدريبية والتصديق العالمي على كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] والبروتوكول الاختياري الملحق بها[٦]، فضلا عن تقديم تقارير بموجب الاتفاقية واستخدام الآليات المتاحة في البروتوكول الاختياري، حسب التوصية الواردة في الوثيقة الختامية المعنونة ''إجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل'' الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقد شملت حلقة العمل التي نظمت في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع حكومة نيوزيلندا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ. وحضرها ممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية من ١٤ دولة في المنطقة. وثمة مثال آخر على العمل التعاوني المتصل بمتابعة مؤتمر بيجين هو اشتراك كل من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تنظيم اجتماع للخبراء بشأن ''وباء الإيدز وآثاره بالنسبة للجنسين''. وكان الاجتماع يهدف إلى المساهمة في إيجاد تفهم أفضل للعلاقة المتبادلة بين نوع الجنس ووباء فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم مساهمة في التقرير الذي يقدمه الأمين العام عن الموضوع إلى لجنة وضع المرأة.

باء - الاستعراض الخمسي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٤٦ - اتسمت نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة: ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة'' (٢٦ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠) بأهمية بالغة. وقد حضر المؤتمر ما يربو على ٠٠٠ ٥ شخص جاءوا من ١٧٨ بلدا، من بينهم ٠٠٠ ٢ من أعضاء وفود معظمها برئاسة وزراء. وحضر أيضا تسعة عشرة رئيس دولة أو حكومة. واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية وثيقة بعنوان ''مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية''[٧] تشمل بيانا سياسيا بشأن الأهمية المحورية لإقامة مجتمعات تتسم بمزيد من الإنصاف والعدل الاجتماعي وتركز على هموم الناس[٨]، كما أقرت تقييما للتطورات التي استجدت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥[٩]؛ إضافة إلى مجموعة من المبادرات الجديدة[١٠].

٤٧ - ووافقت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين أيضا على هدف عالمي للحد من الفقر يتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يشمل ضمنا جميع الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا، ويقدر مجموعهم بـ ١,٢ بليون شخص. وقد كرس هذا الهدف في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وقد اتخذ قرار أيضا ببدء حملة عالمية أكثر تكاملا للحد من الفقر[١١]. وسوف تستهل منظمة العمل الدولية إعداد استراتيجية دولية للعمالة بعقد منتدى عالمي للعمالة في عام ٢٠٠١. وهذه بعض من المبادرات الهامة الجديدة التي يناهز عددها ٤٠ مبادرة، أو اتفاقات العمل الدولية الجديدة المنصوص عليها في الإعلان. ومن بين المبادرات الأخرى ما يلي: التسليم بأن تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في حصول الجميع على التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥ سيكلف حوالي ٨ بلايين دولار سنويا؛ والتحرك من خلال الاتفاقات التجارية وزيادة حوافز البحث من أجل تحسين حصول البلدان الأعضاء على أدوية ذات فعالية في متناول الجميع؛ وتعزيز الالتزام بحقوق العمال الأساسية وبالحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والتوصيات المتعلقة بالأهداف القطرية والإجراءات الجديدة الرئيسية لخفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ودعوة جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى إدماج السياسات الصحية بمزيد من الفعالية ضمن برامجها المضطلع بها في الميادين الأخرى.

٤٨ - وضمن أعمال متابعة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة تعد جميع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة تقارير عن التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[١٢] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١٣]. وقد عقدت مشاورة مشتركة بين الوكالات شارك فيها ممثلون عن أكثر من ٢٠ وكالة وصندوقا وبرنامجا في نيويورك لتوفير فرصة، في إطار غير رسمي، للإبلاغ عن البرامج والخطط ومتابعة الولايات والتوصيات المحددة، وناقشت ما ينبغي اتخاذه من إجراءات أخرى بشأن المواضيع الشاملة. وقدم ١٨ جهازا داخل منظومة الأمم المتحدة تقارير مرحلية عن الأنشطة والمبادرات المتخذة منذ مؤتمر جنيف تنفيذا لأهداف مؤتمر القمة والدورة الاستثنائية. وصدر في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، تجميع لموجزات تقارير الوكالات[١٤] بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية. ويبين هذا التجميع أن

معظم وحدات منظومة الأمم المتحدة أولت عناية فائقة لنتائج الدورة الاستثنائية وهي تتضمن نطاقا من الأمثلة الملموسة للطريقة التي تقوم بها الوكالات والصناديق والبرامج بتنفيذ توصيات ومبادرات محددة. وإن عدد المبادرات وإجراءات المتابعة التي تعكسها هذه المجموعة يشكل وحده دليلا واضحا على مشاركة منظومة الأمم المتحدة الواسعة النطاق في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المنبثقة عن مؤتمر القمة والدورة الاستثنائية والتزامها العميق بها.

جيم – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمؤتمر الرفيع المستوى للتوقيع السياسي على الاتفاقية

٤٩ – تحضيرا للمؤتمر الرفيع المستوى للتوقيع السياسي الذي فتح فيه باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود[١٥] والمعقود في باليرمو، إيطاليا، ١٢ – ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، أبلغ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بأهمية الاتفاقية ومؤتمر التوقيع في الصراع الذي يقوده المجتمع الدولي من أجل قطع دابر الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتجرّم الاتفاقية المشاركة في مجموعة إجرامية منظمة، وفي غسل الأموال والفساد وعرقلة العدالة وتتناول مسائل من قبيل المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المتهمين، وحماية الشهود وضحايا التعاون مع سلطات إنفاذ القانون وكذلك الإجراءات الوقائية. ويتوقع من الاتفاقية والمؤتمر الرفيع المستوى للتوقيع السياسي دفع هدف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلى الأمام ''من أجل تكثيف جهودنا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود بجميع أبعادها'' (الفقرة ٩ من الإعلان). وتبين مواضيع البروتوكولات الإضافية الثلاثة الملحقة بالاتفاقية (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال[١٦] وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو[١٧] والصك الدولي لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة) أيضا ميادين مذكورة تحديدا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهي الاتجار بالبشر وتهريبهم والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وأكدت لجنة التنسيق الإدارية أهمية الاتفاقية، وحثت جميع أعضائها على تقديم المساعدة الكاملة لمتابعتها وتنفيذها.

دال – منتدى التعليم العالمي

٥٠ – استنادا إلى إحاطة قدمها المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تولت لجنة التنسيق الإدارية متابعة تنفيذ إطار عمل داكار[١٨] الذي اعتمده منتدى التعليم العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وجدير بالملاحظة أن اللجنة المذكورة اعتمدت قبل انعقاد اجتماع داكار بقليل بيانا بشأن برنامج الأمم المتحدة العشري لتثقيف الفتيات (ACC/2000/4، المرفق) بوصف ذلك مساهمة من جانبها في المنتدى العالمي. وفي دورة اللجنة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أشير إلى أنه إلى جانب الدور الأساسي الذي على الحكومات الوطنية أن تؤديه في تنفيذ إطار عمل داكار، اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور حيوي في دعم جهود الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الآخرين (انظر ACC/2000/20، الفقرة ٥٣). ولكفالة دعم فعال ومتسق من جانب المنظومة، سوف تعمل اليونسكو عن كثب مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي وستدمج إطار عمل داكار في البرمجة ووسائل التمويل على المستوى القطري.

هاء – الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

٥١ – لاحظت لجنة التنسيق الإدارية، على مدى السنة، ما أحرز من تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٤

المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلق بترتيبات الخلافة لأجل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ودعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث والمنشأة عملا بالقرار إلى التشديد بصورة خاصة على بناء وتعزيز قدرات البلدان المعرضة للكوارث من خلال البحوث العلمية وتدريب الخبراء. وقد عقدت فرقة العمل منذ ذلك الحين عددا من الاجتماعات، كما أنشئت أفرقة عاملة تتناول مجموعة واسعة من المسائل. وقد طلبت لجنة التنسيق الإدارية إلى فرقة العمل مواصلة التشديد بوجه خاص على جوانب الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر والتأهب إزاء الكوارث الطبيعية وكذلك على الدور البارز الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في أعمالها.

رابعا - استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات الأمن الغذائي الطويلة الأجل في القرن الأفريقي

٥٢ - في الدورة العادية الأولى للجنة التنسيق الإدارية التي عقدت في عام ٢٠٠٠، أطلع الأمين العام الرؤساء التنفيذيين على المبادرة التي اتخذها للتصدي لأوضاع الجفاف الخطيرة والحالة الغذائية السائدة في القرن الأفريقي. وفي المقام الأول، طلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إجراء تقييم للحالة الراهنة المتعلقة باحتياجات الأمن الغذائي في المنطقة. وفي الوقت نفسه، طلب الأمين العام إلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) والإشراف على فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات الأمن الغذائي الطويلة الأجل والتنمية الزراعية والجوانب ذات الصلة في القرن الأفريقي. وضمت فرقة العمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي.

٥٣ - وضمن إطار النهج المزدوج المتبع في التصدي للجفاف في القرن الأفريقي، تابع المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي استراتيجية قصيرة الأجل للتخفيف من حدة النقص في الأغذية وقدم تقريرا عن تلك الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالتعهد بتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل، قدم المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة تقرير فرقة العمل واستنتاجاتها إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (انظر ACC/2000/20، الفقرات ٤٦ - ٤٩)، ثم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأجمل التقرير النطاق العريض لاستجابة الأمم المتحدة لتحدي القضاء على انعدام الأمن الغذائي، وأوصى باتخاذ استراتيجية ذات عناصر أساسية ثلاثة هي: توسيع فرص كسب الرزق المستدام، وحماية الفئات الأكثر حاجة، وتهيئة بيئة تمكن من تقليل انعدام الأمن الغذائي والفقر. وطلب التقرير، في جملة أمور، من الحكومات الوطنية وضع برامج شاملة للأمن الغذائي القطري. كما أنه وضع مبادئ توجيهية لصياغة وتنفيذ تلك البرامج، وحدد الدعم الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة توفيره للحكومات في هذا الصدد. ويتوخى أن تتكون برامج الأمن الغذائي القطري من مزيج من مشاريع الاستثمار، وإصلاحات متعلقة بالسياسات والإصلاحات المؤسسية التي تتولى الوكالات الحكومية أساسا عملية تنفيذها، ولكن بمساهمات هامة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسوف تتولى مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة الثنائية تمويل هذه المشاريع. وسوف توفر منظومة الأمم المتحدة أيضا الدعم الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الفنية والتخطيطية والتنفيذية للحكومات. وتحقيقا لهذا الغرض، من المقرر أن يقوم ''فريق أساسي'' يعمل من مقر منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون الوثيق مع الأفرقة القطرية العاملة

داخل البلدان على تنفيذ برنامج دعم. وسوف تتمثل مجموعة واسعة من المهارات التخطيطية والفنية، بالإضافة إلى موارد للخبرات الفنية المخصصة القصيرة الأجل لكي يتسنى تلبية الطلبات المختلفة العديدة المقدمة من دول المنطقة للحصول على المساعدة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي.

٥٤ - وأيدت لجنة التنسيق الإدارية توصيات فرقة العمل، مشددة على ضرورة كفالة أن يؤدي التقرير إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. وتم التشديد على عدم إمكان توقع أي أثر على انعدام الأمن الغذائي بدون استثمارات عامة كبيرة، نظرا للانخفاض الكبير في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة. وقد طُلب إلى البنك الدولي أن يكون رائدا في آلية المتابعة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية والبرامج المحددة في التقرير.

٥٥ - وقد عقد البنك الدولي لذلك اجتماعا للجهات المانحة استضافته منظمة الأغذية والزراعة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد حضره ممثلون عن ١٣ بلدا مانحا ثنائيا، والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والممثلون الدائمون لبلدان القرن الأفريقي لدى منظمة الأغذية والزراعة، والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (المكونة من إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا) ومراقبون عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وكانت أهداف الاجتماع تتمثل في مناقشة مقترح أعده البنك الدولي للتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة يبين آلية متابعة لبدء ودعم برامج معززة للأمن الغذائي على المستويين القطري والإقليمي، وجمع دلائل على المساعدة المالية والعينية من المانحين المعنيين.

٥٦ - ووافق الاجتماع على المرمى الأساسي العام للمقترح، كما وافق على توفير الدعم المنسق للحكومات في عمليتي صياغة وتنفيذ برامج الأمن الغذائي. ووافق عدد من الجهات المانحة الثنائية على تلبية طلبات الحكومات وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية لدعم أنشطة المتابعة في القرن الأفريقي من البرامج القائمة والمبادرات الجديدة على حد سواء. ووافق كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة على توفير الموارد لمختلف عناصر أنشطة المتابعة.

٥٧ - ووافق الاجتماع أيضا على عقد ''مشاورة إقليمية'' في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠٠١، لمناقشة ترتيبات المتابعة والاتفاق على الأولويات والتمويل، فضلا عن الاتفاق على الإطار الزمني للتنفيذ. وسينظم البنك الدولي الأعمال التحضيرية لهذه المشاورة، التي ستضم البلدان المتضررة والمانحين والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المعنية وفي مقدمتها الهيئة الحكومية المعنية بالجفاف والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

خامسا - إصلاح وتجديد لجنة التنسيق الإدارية

٥٨ - لقي التعاون والتنسيق المشتركان بين الوكالات دفعة متجددة من خلال تدابير الإصلاح التي أقرتها لجنة التنسيق الإدارية عام ٢٠٠٠. فخلال العام، أجرت اللجنة استعراضا متعمقا لعملها ولعمل أجهزتها الفرعية استنادا إلى تقرير وتوصيات فريق خارجي للاستعراض. واسترشدت عملية الاستعراض بثلاثة اعتبارات رئيسية: أولا، هدف تعزيز الإحساس بالملكية بين الرؤساء التنفيذيين لعمليات لجنة التنسيق الإدارية، وتيسير استمرار التفاعل والاتصالات بينهم؛ وثانيا، هدف مواصلة تبسيط الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية ورفع مستوى المشاركة في تلك الأجهزة، لتعريف كبار مديري البرامج بصورة أكثر انتظاما بالعمليات المشتركة بين الوكالات، والمساعدة من خلال ذلك على

إدماج منظور شامل للمنظومة في عمليات الإدارة واتخاذ القرار في فرادى المنظمات داخل المنظومة؛ وثالثا، عنصر مشترك بين الهدفين يتمثل في اعتزام مواصلة تعزيز الدعم الذي توفره الأجهزة المشتركة بين الوكالات إلى العمليات الحكومية الدولية، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٩ - وضمن هذه الإصلاحات، أنشئت لجنتان جديدتان رفيعتا المستوى (إحداهما للبرامج والأخرى للإدارة)، وأسندت إليهما، في المقام الأول، ولاية إجراء استعراض للهيئات الفرعية باستخدام نهج يبدأ من نقطة الصفر، أي أنه ينطلق مما يجب إنجازه، وليس مما يجري إنجازه في الوقت الراهن. ومن المقرر إبقاء الهيئات الفرعية عند حدودها الدنيا، وأن يستند الإبقاء عليها إلى معايير صارمة. وسيكون هدف الوصول إلى الحد الأقصى من الدعم الذي تقدمه منظومة لجنة التنسيق الإدارية إلى الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، هو أهم المعايير في تحديد أنسب ترتيبات التنسيق في مجال البرامج.

٦٠ - وحسب المنصوص عليه في اختصاصات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، فإنها تتألف من ممثلين كبار للمنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، يعينهم رؤساؤهم التنفيذيون لهذا الغرض - في العادة نواب الرؤساء التنفيذيين أو كبار المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي والسياسي ووضع البرامج في كل منظمة. وهي مسؤولة أمام لجنة التنسيق الإدارية عن تشجيع التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة، فضلا عن تقاسم المعارف في مجالات السياسات والبرامج والمجالات التنفيذية، وهي مخولة بالعمل نيابة عن لجنة التنسيق الإدارية داخل نطاق مسؤولياتها، وبإسداء المشورة إلى لجنة التنسيق الإدارية في المسائل التي تتطلب أن تضعها على رأس قائمة أولوياتها. كما تشمل ولاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج معالجة قضايا التخطيط الاستراتيجي، ووضع وتنفيذ السياسات والبرامج، وتشجيع ودعم التحضير المتكامل والمنسق للمؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، ومتابعة هذه المؤتمرات. وهي مصممة لتكون بمثابة منتدى للحوار والتشاور والتنسيق بين الوكالات في مجال التنمية، ولتقاسم الخبرات عن وضع السياسات والبرمجة وطرائق الرصد. وأسندت للجنة أيضا ولاية المساعدة في ترجمة الاستراتيجيات والسياسات إلى توجيهات عامة لوضع تفاصيل البرامج والأنشطة المشتركة والمترابطة، ولتوفير التوجيه والرقابة بوجه عام للتنسيق والتنفيذ الفعال للبرامج على المستوى القطري. وعلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أن تتبنى آليات عمل مبتكرة وسليمة من حيث التوقيت وتحقق فعالية التكلفة، بما في ذلك إنشاء فرق عمل بأطر زمنية محددة وغير ذلك من الترتيبات المخصصة المشتركة بين الوكالات، وما يتصل بذلك من تحديد الوكالة أو الوكالات الرائدة.

٦١ - أما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة فتعمل بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية وباسمها في المسائل التي تؤثر على الإدارة التنظيمية لجميع المنظمات الأعضاء. وهي مكلفة بتحديد وتحليل قضايا الإدارة التنظيمية ذات الاهتمام المشترك التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة. وهي مخولة باتخاذ قرارات بالنيابة عن الرؤساء التنفيذيين، وتحديد وترويج وتنسيق الإصلاحات الإدارية التي من شأنها تحسين الخدمات وتحقيق تحسن في الإنتاجية وزيادة الكفاءة والفاعلية في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة. كما أنها مسؤولة عن التقاسم الصريح للمعارف والخبرات لتمكين المنظمات من الاستفادة من أفضل الممارسات، وتيسير استمرار الحوار بشأن عمليات الإصلاح، وإدارة التغيير الجاري في مؤسسات المنظومة. وحددت اللجنة التنسيق المشترك بين الوكالات في

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه مجالا ذا أولوية في الاهتمام.

٦٢ - وقررت لجنة التنسيق الإدارية أيضا دمج قدرات أمانات مختلفة في أمانة واحدة يكون لها مقران أحدهما في نيويورك والآخر في جنيف. فالتركيز المتجدد من جانب لجنة التنسيق الإدارية على قضايا الاستراتيجيات والسياسات الشاملة على نطاق المنظومة، وكذلك تفويض السلطة إلى آليات مبسطة تابعة للجنة، يؤكد ضرورة وجود أمانة واحدة تمول بصورة مشتركة. وكان إنشاء لجنتين رفيعتي المستوى، إلى جانب الاعتماد بدرجة أكبر على ترتيبات التنسيق المرنة، يتطلب وجود أمانة تتسم بالمرونة وتعدد المهارات، ولا يقتصر عملها على تقديم الخدمات إلى لجان بعينها. فمن خلال تعزيز الروابط وأوجه التآزر فيما بين برامج عمل الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، ينتظر من الأمانة الواحدة أن تضفي مزيدا من التماسك على الدعم المقدم لعمل لجنة التنسيق الإدارية وأن تيسر المتابعة المتكاملة والأكثر فعالية لمقررات لجنة التنسيق الإدارية، وذلك دون الانتقاص من الدعم المكرس في أعمال الأمانة المقدم إلى مختلف اللجان. كما أنها ستجعل من الممكن تقديم الدعم لإجراء حوار أكثر انتظاما واستمرارية فيما بين مؤسسات المنظومة من خلال شبكات المعلومات المكرسة وغير ذلك من الوسائل؛ كما أنها ستعزز القدرة على تزويد الحكومات والشركاء الآخرين بمعلومات أكثر ترابطا وتكاملا عن التقدم المحرز في عمل المنظومة ككل. ومن خلال الوصول إلى الحد الأقصى من استغلال طاقات الموظفين والموارد الأخرى، ينتظر من الأمانة الواحدة للجنة التنسيق الإدارية أن تعزز فاعلية تكاليف دعم أعمال الأمانة المقدم إلى أجهزة لجنة التنسيق الإدارية.

٦٣ - وجولة الإصلاحات المبينة أعلاه تدمج التطور الرئيسي الذي جرى على مدار السنوات في النهج المتبعة إزاء التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات، وفي الدور الذي يتعين أن تضطلع به لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز وحدة الغرض والجهود المبذولة داخل المنظومة. وقد اعترف بهذا التطور عدد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان في الآونة الأخيرة موضوع نقاش في تقرير لوحدة التفتيش المشتركة (A/54/288) عن استعراض لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها اتخذ المجلس إجراءات على أساسه في القرار ١٩٩٩/٦٦. وكان من بين ما تضمنه ذلك التقرير مسألة مدى استصواب تسمية لجنة التنسيق الإدارية باسم جديد يعكس بصورة أفضل الحالة الراهنة للأمور. وفي الحقيقة، فإن تعريف الإشارة إلى ''التنسيق'' في اسم اللجنة جاء ضيقا في قرار المجلس (القرار ١٣ (د-٣) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦)، حيث اقتصر على ''تنفيذ الاتفاقات التي تدخلها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة'' (الفقرة ٢). وأضاف المجلس كلمة ''الإدارية'' عام ١٩٤٩ للتفرقة بين لجنة التنسيق الإدارية ولجنة التنسيق التابعة للمجلس. وفي دورة لجنة التنسيق الإدارية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، انتهى الرؤساء التنفيذيون إلى أنه من المستصوب فعلا إطلاق اسم جديد على لجنة التنسيق الإدارية لتسليط الضوء على حد سواء على عملها كـ ''مجلس'' يعني بتعزيز وحدة منظومة الأمم المتحدة بكاملها، وعلى قدرتها على تجميع كل المنظمات الأعضاء فيها على أعلى مستوى تنفيذي. ولا ينطوي إطلاق اسم جديد على لجنة التنسيق الإدارية على تغيير ترتيبات العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. ولذلك، فإن لجنة التنسيق الإدارية تقترح تعديل اسمها ليصبح ''لجنة الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة''، وذلك رهنا بموافقة المجلس.

سادسا – الأعمال التحضيرية للمناسبات ذات الأهمية على نطاق المنظومة

ألف – المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٦٤ – تلقت لجنة التنسيق الإدارية إحاطات عن عدد من المناسبات الهامة القادمة، ونظرت فيها. فقدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إحاطة إلى لجنة التنسيق الإدارية عن المؤتمر العالمي القادم لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ودعت مؤسسات المنظومة إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية والمساهمة فيها برؤاهم فيما يتعلق بالتصدي للتمييز العنصري. ودعت لجنة التنسيق الإدارية أعضاءها إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي والمساهمة بصورة كاملة في ضمان نجاحه.

٦٥ – وفي آذار/مارس ٢٠٠١، عقد في جنيف اجتماع مشترك بين الوكالات رأسه المنسق التنفيذي للمؤتمر العالمي. وأكد أعضاء لجنة التنسيق الإدارية التزامهم بالمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية التي ستضع مشروعا لإعلان عالمي وبرنامج عمل. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع العديد من أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بأنشطة محددة تتصل بالمؤتمر، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي.

٦٦ – وقد ركزت اليونسكو مثلا جهودها من خلال لجانها الوطنية، ونوادي اليونسكو، والمؤسسات الرئيسية للبحث والتدريب في مجال حقوق الإنسان، لحشد الدعم لأهداف السنة الدولية للتعبئة من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولأهداف المؤتمر العالمي من جانب جميع الأطراف في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. كما أعدت خطة عملها فيما يتصل بالمؤتمر العالمي. واتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير لضمان مشاركة المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين والأفرقة القطرية على الصعيد القطري في دعم العمليات المتصلة بالمؤتمر العالمي. كما طلب منهم توفير المعلومات القطرية المحددة عن الأنشطة المضطلع بها في الميدان لمكافحة العنصرية. واستنادا إلى معايير العمل الدولية، تقدم منظمة العمل الدولية مساهمة موضوعية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمييز ضد العمال المهاجرين، والشعوب الأصلية وشعوب القبائل، والنساء والأطفال العاملين. ونشطت أمانات اللجان الإقليمية في بانكوك وأديس أبابا وسانتياغو في دعم ومساعدة تنظيم حلقات دراسية إقليمية للخبراء، وقدمت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سانتياغو وداكار وطهران دعما قيما في مجال النقل والإمداد إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنظيم الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية الإقليمية. وسينظم صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماع مائدة مستديرة دولية عن السكان الأصليين والصحة الإنجابية والفروق بين الجنسين في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

باء – الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية

٦٧ – فيما يتعلق بالحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، أشار أعضاء لجنة التنسيق الإدارية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ إلى الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على هذا الحدث، ورحبوا بمشاركة ومساهمة ”جميع أصحاب المصلحة المعنيين“ في العملية التحضيرية،

ولا سيما مؤسسة بريتون وودز. ورأى الرؤساء التنفيذيون في الحدث فرصة هامة لتحقيق عدة أمور، منها مواصلة تنفيذ أهداف والتزامات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. كما أكدوا على أهمية أن تعالج هذه المناسبة، ضمن جدول أعمالها، الارتباطات بين القضايا التجارية والمالية، وفي هذا السياق، تحقيق جوانب ملموسة للتقدم في تخفيف أعباء الديون ووقف الاتجاه إلى انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية وعكس مسار هذا الاتجاه. وأعرب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن دعمهم القوي للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، وقدموا تأكيدات بمشاركة منظماتهم مشاركة تامة في العملية التحضيرية، وفي المناسبة نفسها.

٦٨ - واشترك عدد من أعضاء لجنة التنسيق الإدارية مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك منظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية، في إعداد تقرير قدمه الأمين العام إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في دورتها الموضوعية الثانية (١٢ - ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/AC.257/12). وتناول التقرير المجالات التالية: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة؛ التجارة؛ زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، عن طريق سُبل منها المساعدة الإنمائية الرسمية؛ الديون؛ معالجة المسائل الشاملة: زيادة التواؤم والتساوق بين النظم الدولية النقدية والمالية دعما للتنمية.

٦٩ - ونظمت اللجان الإقليمية أيضا خمس مشاورات إقليمية في نفس الوقت. وحضر هذه المشاورات وفود حكومية، وكذلك ممثلون للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وكان القصد من هذه المشاورات الإقليمية التمهيد للمفاوضات النهائية المتصلة بتمويل التنمية، وإتاحة النظر في رؤى واحتياجات كل منطقة على وجه التحديد. وقد قامت المشاورات، في واقع الأمر، بدور فعال في تحديد عدد من الإجراءات المحددة أو الاعتبارات المؤسسية في كل منطقة فيما يتصل بتمويل التنمية.

٧٠ - وعلى المستوى الحكومي الدولي، شملت العملية التحضيرية مشاورات بين مكتب اللجنة التحضيرية والرئيسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثبت حتى الآن أنها مشاورات مثمرة للغاية وأنها تعد تماما بانتهاء الحدث النهائي إلى نتائج ناجحة.

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٧١ - أطلع الأمين العام للأونكتاد لجنة التنسيق الإدارية في دوراتها العادية لعام ٢٠٠٠ على التحديات الماثلة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بيانا سلط الضوء على أهمية المؤتمر، وأعلن التزام اللجنة التام بدعم أمانة المؤتمر في العملية التحضيرية وتعهدها بالعمل مع جميع الأطراف المؤثرة لضمان نجاح المؤتمر. وبعد ذلك في عام ٢٠٠٠، وبدرجة أكبر في عام ٢٠٠١، راح أعضاء لجنة التنسيق الإدارية يشاركون بصورة فردية وكجماعات في دعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٧٢ - وخلال عام ٢٠٠٠، ساعدت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا على إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على محنة أقل البلدان نموا. فرغم الجهود التي بذلتها هذه المجموعة من البلدان لإصلاح اقتصاداتها، فإنها لم تتمكن من جني ثمار العولمة. بل ازداد، في

الواقع، تهميش الكثير منها بالنسبة للاقتصاد العالمي خلال التسعينات.

٧٣ - ولما كانت التجارة عنصرا هاما من عناصر الجهود المبذولة لمواجهة هذا التهميش، فإن لجنة التنسيق الإدارية تابعت عن كثب، خلال عام ٢٠٠٠، الجهود المبذولة لإعادة تنظيم وإعطاء دينامية جديدة إلى الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وتمخضت هذه الجهود من جانب منظمة التجارة العالمية، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، والبنك الدولي عن إعلان هذه الوكالات التزامها بتعزيز الإطار المتكامل. وتتمثل الأهداف الرئيسية للإطار المتكامل في إدماج التجارة في صلب الاستراتيجية الإنمائية العامة للبلد، وضمان أن تستجيب المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأهداف السياسة التجارية للبلد المعني (في معظم الحالات عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية). كما قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعادة توجيه برامجهما لتعزيز دعمهما لتنمية أقل البلدان نموا في منطقة كل منهما.

٧٤ - وقد بدأ الإطار المتكامل، الذي أيدته الجمعية العامة بعد ذلك، عملياته من خلال مشروع تجريبي سيجري توسيعه تدريجيا ليشمل أقل البلدان نموا بأكملها. وأنشئ صندوق استئماني لدعم عملية إدماج التجارة في صلب الاستراتيجية الإنمائية العامة.

٧٥ - وهذا الترتيب يحقق تقدما جديدا في تمكين مجموعة من الوكالات الدولية، بمشاركة المانحين وأقل البلدان نموا، من تنسيق السياسات لتحقيق تكامل البلدان النامية في البيئة الاقتصادية العالمية بصورة أفضل. وهو برنامج طموح يستجيب للتحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا، وللمجتمع الدولي ككل.

دال - دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل: متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٧٦ - قدمت المديرة التنفيذية لليونيسيف إحاطة إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل المقرر عقدها في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأوضحت أنه يجري تشجيع الدول الأعضاء على إشراك أشخاص أصغر سنا في وفودها. وحثت أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على المشاركة في الدورة الاستثنائية، وفي العملية التحضيرية لهذه المناسبة. وتشمل الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات تقديم تعليقات على مشروع وثيقة نتائج الدورة، وتقديم معلومات عن التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٦.

٧٧ - وهذا التجمع هو أول استعراض يجري بعد عشر سنوات لأحد المؤتمرات العالمية الكبرى. ويأتي عقب عقد من الإنجازات الهامة لصالح الأطفال التي تحققت في متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود عام ١٩٩٠، فضلا عن اعتماد اتفاقية حقوق الطفل[١٩] والتصديق عليها بصورة سريعة وتكاد أن تكون شاملة. وثمة اهتمام قوي بالعملية ومشاركة واسعة فيها من جانب الدول الأعضاء ومن جانب المجتمع المدني.

٧٨ - وتسهم عدة وكالات بأشكال مختلفة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ومنها منظمة الصحة العالمية التي شاركت عن كثب في العملية التحضيرية نظرا للدور المحوري للصحة - يركز ٢٣ هدفا من أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وعددها ٢٧ هدفا تركيزا صريحا على الصحة - والتزام منظمة الصحة العالمية بالشؤون

الصحية في حد ذاتها وبوصفها وسيلة لأعمال حقوق الطفل والحد من الفقر على السواء. وتقرير منظمة الصحة العالمية، الذي يغطي التقدم المحرز في تحقيق أهداف عام ١٩٩٠، استفاد من مدخلات العديد من الإدارات الفنية والمكاتب الإقليمية، وأكد مجددا أهمية معالجة جدول الأعمال المتبقي منذ عام ١٩٩٠ وضرورة معالجة القضايا الجديدة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية وفئات معينة من السكان، وبخاصة المواليد الجدد والمراهقين.

هاء - دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٩ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية التشديد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولاحظت في دورتها المعقودة في ربيع عام ٢٠٠٠ أنه في حين أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعمل معا بصورة متزايدة، فما تزال المعركة العالمية ضد الإيدز تمثل تحديا رئيسيا. وقد كرر الرؤساء التنفيذيون الإعراب عن قلقهم العميق إزاء حالة الإيدز الخطيرة في أفريقيا وشددوا على الحاجة إلى مزيد من الدعوة والعمل في البلدان التي ما يزال الوباء فيها في مرحلة مبكرة، ولا سيما في جنوب آسيا وجنوب شرقها، بما في ذلك تطبيق الدروس المستفادة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٨٠ - ودعت لجنة التنسيق الإدارية إلى بذل جهود متجددة لتوحيد المبادئ التوجيهية المختلفة المعدة لاستخدام الأفرقة القطرية من خلال نظام المنسقين المقيمين والأفرقة المواضيعية حسبما تتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحثت مؤسسات المنظومة على دعم وإكمال الجهود التي تبذلها المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما عن طريق ما يلي: (أ) النظر في أكثر الطرق فعالية لإدماج المسائل المتعلقة بالإيدز في أنشطتها، وفقا لولاياتها؛ (ب) وعرض هذه المسائل على هيئات إدارتها المعنية والسعي إلى الحصول على مخصصات في الميزانية، حسب الاقتضاء، للعمل في هذا المجال؛ (ج) وتوجيه ممثليها القطريين، (أو بالمقر والموظفين الإقليميين، حسب الاقتضاء)، للمشاركة في التخطيط والبرمجة المشتركين بشأن الإيدز في سياق أفرقة منظومة الأمم المتحدة القطرية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨١ - ودعت لجنة التنسيق الإدارية أيضا إلى وضع توجيهات مناسبة لنظام المنسقين المقيمين بشأن اتباع نهج منسق على الصعيد القطري إزاء مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أساس أن ذلك لا ينبغي أن يضيف إلى عدد المبادئ التوجيهية الموجودة ولكن ينبغي أن يساعد على تركيزها وتوحيدها وأن يتسق مع دور الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومهامها. وهكذا، اقترحت مذكرة جديدة، أي ''مذكرة توجيهية لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين: نحو استجابة متعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''. وطلبت كذلك إلى مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات أن يكفل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تنسيق العمل الذي بدأته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإعداد استراتيجيات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته في حالات الصراعات مع العمل ذي الصلة المستمر داخل منظومة الأمم المتحدة بكاملها، من أجل تعزيز الاستجابات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشُجعت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط، بالاشتراك مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظمات المشاركة في رعاية البرنامج، في

إعداد الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦.

٨٢ - وفيما يتصل بالمسائل المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ومعاليهم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وافقت لجنة التنسيق الإدارية على ضرورة إعطاء أولوية عالية لكفالة تغطية تأمينية لجميع موظفي الأمم المتحدة وضمان وصولهم إلى خدمات الرعاية، بغض النظر عن فئاتهم. وطلبت أيضا تقديم مقترحات لتحسين ومواءمة تغطية التأمين الطبي للموظفين الوطنيين في منظومة الأمم المتحدة، بناء على دارسة مقارنة لخطط التأمين الطبي للموظفين الوطنيين في منظومة الأمم المتحدة والبيانات الحالية بشأن عدد الموظفين ومعاليهم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وطلبت كذلك وضع المذكرة التوجيهية المعنونة ''فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل بالأمم المتحدة'' في صورتها النهائية وتوزيعها على جميع المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية وحثت على تنفيذ أكبر عدد ممكن من التدابير الواردة في المذكرة بحلول نهاية السنة. (وضعت المذكرتان المشار إليهما في الفقرتين ٨١ و ٨٢ في صيغتهما النهائية وصدرتا في آذار/مارس ٢٠٠١).

٨٣ - وقدمت المديرة التنفيذية لليونيسيف، بوصفها رئيسة لجنة المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى لجنة التنسيق الإدارية إحاطة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي ستعقد خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وطلبت لجنة التنسيق الإدارية إلى أعضائها المساعدة في ضمان نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية هذه.

٨٤ - وقد عينت أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها أمانة فنية للدورة الاستثنائية. وأنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ فريق مرجعي، برئاسة أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويشمل موظفين تقنيين من المنظمات المشاركة في رعاية البرنامج (اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي) وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، بما فيها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فضلا عن الإدارات المعنية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومهمة الفريق المرجعي هي تقديم الدعم التقني إلى العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، بما في ذلك إعداد الوثائق وتنظيم مناقشات الموائد المستديرة والأنشطة الإعلامية.

٨٥ - وعين الفريق المرجعي منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي لتولى الريادة في أنشطة التحضير لمناقشات الموائد المستديرة الأربع للدورة الاستثنائية، بتشاور وثيق مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالمساعدة التقنية من جميع أعضاء الفريق المرجعي الآخرين. وستقدم الوكالات بذلك خبرتها التقنية وفقا لولاية كل منها حسب مواضيع مناقشات الموائد المستديرة، وهي: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان؛ والأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء وتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتمويل والتعاون على الصعيد الدولي لمواجهة تحديات وباء الإيدز.

٨٦ - والوكالات السبع المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي أيضا جزء من لجنة الأمم المتحدة التوجيهية للإعلام، التي

تشترك في رئاستها أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد شُكل هذا الفريق لصياغة وتنفيذ استراتيجية إعلام شاملة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي وبناء الدعم الدولي للدورة الاستثنائية.

٨٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مناسبات خاصة دعما للمبادرة الدولية وتحضيرا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، حيث نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ''منتدى التنمية الأفريقية'' على أعلى المستويات السياسية بالتركيز على احتياجات أفريقيا لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان منتدى التنمية الأفريقية المعني بالوباء، الذي عقد في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، هاما من ناحيتي إشراك مختلف أصحاب المصلحة ووضع مسار العمل المتسق لمواجهة التحدي الذي يشكله الوباء في جميع أرجاء القارة.

٨٨ - وعلى الصعيد القطري، يعمل المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الحكومات الوطنية من أجل تيسير مشاركتها النشطة في المناسبات الإقليمية والعالمية تحضيرا للدورة الاستثنائية. ويعملون أيضا على حشد السلطات الوطنية ومساعدتها في إعداد مواقفها بشأن الدورة الاستثنائية ومشاركتها فيها. ويدعمون أيضا الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات تحضيرا للدورة الاستثنائية. وتقوم أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصفة خاصة بدور فعال في هذا الصدد.

٨٩ - ومن أمثلة عمل مؤسسات المنظومة معا الجهود المتعلقة بتوافر العقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديمها بأسعار معقولة. وفي عام ٢٠٠٠، استجابة للدعوات الموجهة من الأمين العام إلى القطاع الخاص للمشاركة في الشراكات الرامية إلى توسيع الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم الشراكة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، وهي مبادرة للأمم المتحدة يقودها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للحد من انتشار الفيروس وتقليل أثره في أفريقيا، توصل الرؤساء التنفيذيون للبرنامج ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اتفاق مع خمس شركات عالمية للصناعات الصيدلانية تتعلق بتوفيرها عقاقير لمكافحة الإيدز بسعر التكلفة أو نحو ذلك. ومنذ عهد قريب جدا، التقى الأمين العام والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، بالرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين لست شركات للصناعات الصيدلانية وتوصلوا إلى اتفاقات بشأن الخطوات الإضافية المطلوب اتخاذها لتحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى رعاية صحية أفضل، وأدوية فيروس نقص المناعة البشرية والأدوية المتعلقة به، كجزء من إجراءات إضافية لمكافحة الإيدز، بما في ذلك الوقاية والتثقيف والبحوث. ومع ملاحظة أن أسعار الأدوية المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أخذت تنخفض نتيجة لإجراءات فردية من قبل الشركات، فقد حث الأمين العام الشركات على مواصلة هذه المبادرات والتعجيل بها.

سابعا – المسائل الإدارية

أمن الموظفين

٩٠ – خلال عام ٢٠٠٠، ظلت مسألة أمن الموظفين وسلامتهم تحتل موقعا هاما في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية. وقد اعتمد الرؤساء التنفيذيون بيانين رئيسيين بشأن المسألة أثناء السنة. ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية مع الارتياح، في دورتها المعقودة في ربيع عام ٢٠٠٠، الإجراءات الجارية على صعيد كل من المقر والميدان – لتعزيز أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة من خلال التعاون المشترك بين الوكالات، وجهود مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، في هذا الصدد، بوصفه منسقا عاما لمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للاهتمام المتجدد الذي توليه الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المسائل المتعلقة بأمن الموظفين، وإذ أكدت اللجنة من جديد مسؤولية الحكومات في المقام الأول عن أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة وسلامتهم، فقد طلبت إلى الحكومات، التي لم تفعل ذلك بعد، التصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتطبين بها[٢٠] ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٢١]. وأكدت لجنة التنسيق الإدارية من جديد التزامها أيضا بمواصلة الدفاع عن قضية أمن الموظفين وسلامتهم أمام الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظومة وفي حوارها مع الدول الأعضاء. وأيدت العزم على تحقيق نظام أكثر أمنا واستقرارا لتمويل نفقات الأمن، ويفضل أن يكون ذلك من خلال الميزانية العادية، وشددت على الحاجة إلى مزيد من التمويل للتدريب المتعلق بالأمن. ودعت أيضا إلى التنفيذ العاجل لتدابير الأمن ذات الأولوية، بما في ذلك تلك المتعلقة بضباط الأمن الميدانيين والتدريب والاتصالات.

٩١ – وأصدرت اللجنة، في جلستها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، بيانا (انظر ACC/2000/20، الفقرة ٦٨) أيدت فيه بقوة التدابير التي اقترحها الأمين العام على الدول الأعضاء في تقريره عن سلامة وأمن الموظفين (A/55/494) والرامية إلى تحقيق نظام أكثر استقرارا وأمنا لتمويل نفقات الأمن وكفالة وجود مستويات مناسبة من الموظفين على صعيدي كل من المقر والميدان لإدارة الأمن. وأكدت من جديد قرارها الصادر في عام ١٩٩٩ والداعي إلى أن تكون مشاركة الموظفين في برامج التدريب المتعلقة بالأمن إجبارية ودعت الرؤساء التنفيذيين إلى تنفيذ هذا التدريب بصورة شاملة واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة حضور موظفي جميع المنظمات ولا سيما ممثليها الميدانيين. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة تطبيق الحد الأدنى من المعايير الأمنية اللازمة للتشغيل في جميع مراكز العمل. وأعرب أعضاء اللجنة أيضا بقوة عن رأي مفاده أنه ينبغي للحكومات أن تكفل عدم مرور التهديدات والهجمات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة دون عقاب، وأن يحاكم أولئك المسؤولون عن هذه الجرائم بأقصى ما يقتضيه القانون.

٩٢ – وفي ضوء الأهمية الحيوية لأمن الموظفين وسلامتهم لجميع مؤسسات المنظومة، قررت لجنة التنسيق الإدارية إبقاء المسألة قيد النظر المستمر.

ثامناً– عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية في عام ٢٠٠١

٩٣ – ستواصل لجنة التنسيق الإدارية، خلال عام ٢٠٠١، التركيز على المسائل ذات الأهمية على نطاق المنظومة التي تتطلب استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة. وسيستند برنامج عملها لعام ٢٠٠١ على غرار ما حدث في الماضي، إلى المسائل المتعلقة بالسياسات ذات الأولوية للهيئات الحكومية الدولية المركزية، فضلا عن المنظمات الأعضاء بلجنة التنسيق الإدارية. وسيمثل عام ٢٠٠١ السنة الأولى التي ستطبق فيها الترتيبات الجديدة لسير أعمال لجنة التنسيق

الإدارية، وستتمكن اللجنة من الاستفادة من أعمال لجنتيها الرفيعتي المستوى الجديدتين.

٩٤ - وستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠٠١، نظرها في استجابة المنظومة لتحديات العولمة. ويمثل الإعلان بشأن الألفية درجة ملحوظة من توافق الآراء بشأن الدور الفريد الذي يمكن أن تضطلع به المنظومة في المساعدة على تجاوز الحواجز المتزايدة التي تجلبها العولمة واغتنام فرص التنمية الجديدة التي تحملها، على حد سواء. ولدى متابعة اللجنة مناقشتها لهذه المسألة، يتوقع منها أن تركز بصفة خاصة على الطرق التي يمكن بواسطتها استدامة البرامج المتعلقة بالفقر، وتوفير الوظائف، والخدمات الاجتماعية في بيئة سياسات التقلص الضريبي والتحرير التي ترتبط بصورة نمطية بالعولمة الاقتصادية.

٩٥ - ويتوقع أيضا أن تتابع اللجنة مناقشتها الأعم لاستجابة المنظومة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأن تتناول كلا من الترتيبات الشاملة لمساهمة المنظومة في رصد المتابعة، والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز أثر المنظومة الخاص في النهوض بتنفيذ أهداف الإعلان وغاياته، ولا سيما تلك المتصلة بالقضاء علي الفقر وتحقيق التنمية.

٩٦ - وضمن الإطار العام أيضا لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية، ستنظر لجنة التنسيق الإدارية في استجابة المنظومة إلى الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٥٥ بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية من أجل ''تعزيز الطائفة العريضة من الأنشطة التي تضطلع بها في أفريقيا، بغية تكثيف الدعم من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الأمراض والأوبئة، ومن أجل عملية منع الصراعات وتوطيد الديمقراطية'' (الفقرة ٨). وفي هذا السياق، ستستعرض اللجنة وتقيِّم المبادرات المختلفة التي تضطلع بها مؤسسات المنظومة في أفريقيا لضمان أن العمليات الكثيرة المشتركة بين الوكالات المضطلع بها دعماً للتنمية الأفريقية تعزز بعضها بعضا وتؤدي إلى نتائج ملموسة.

٩٧ - وخلال عام ٢٠٠١، ستواصل اللجنة إعطاء أولوية للمتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات العالمية. وستبقي قيد الاستعراض العمليات التحضيرية للمناسبات الحكومية الدولية الرئيسية القادمة لضمان التعاون والمتابعة الفعالة المشتركين بين الوكالات. وتشمل هذه المناسبات: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بالمعني بأقل البلدان نمواً (١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١)، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (٣١ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (١٩-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (الربع الأول من عام ٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (٢٠٠٣).

تاسعا - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة

٩٨ - شددت لجنة البرنامج والتنسيق، في الفقرة ٢٩٣ من تقريرها عن أعمال الجزء الأول من دورتها الأربعين[٢٢]، على ''أهمية دور لجنة البرنامج والتنسيق في تنفيذ الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة من أجل تعبئة ورصد جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية للدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن تنفيذ تدابير وقائية أو إنفاذية فرضها مجلس الأمن، وتحديد الحلول اللازمة للمشاكل الاقتصادية الخاصة التي تعاني منها هذه الدول فضلا عن تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الدول

المتأثرة بالتطورات الجارية في منطقة البلقان من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية''. وفي الفقرة ٢٩٤ من التقرير نفسه، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق ''بأن تواصل لجنة التنسيق الإدارية عملها من أجل تنفيذ الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة وأن تبلِّغ في سياق تقاريرها الاستعراضية السنوية عما تحرزه من تقدم في هذا الصدد''. وكانت المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتأثرة بتنفيذ الجزاءات المفروضة على العراق وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية قد وردت للمرة الأولى في تقرير الأمين العام عن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالدول نتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705)، ووردت بعد ذلك في التقارير الاستعراضية السنوية للجنة التنسيق الإدارية (E/1993/81 و E/1994/19 و E/1995/21 و E/1996/18 و Add.1 و E/1997/54 و Corr.1 و E/1998/21 و E/1999/48 و E/2000/53). وفضلاً عن ذلك، فقد كانت المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتأثرة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي فرضت جزاءات على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية موضوع مجموعة من خمسة تقارير قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/49/356 و A/50/423 و A/51/356 و A/52/535 و A/54/534). وفي السنة الماضية، حل محل التقرير المتعلق بهذا الموضوع تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان (A/55/620 و Corr.1).

٩٩ - وأحاطت الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/١٧٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والمتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان، علماً بآخر تقرير قدمه الأمين العام عن هذا الموضوع (A/55/620 وCorr.1) والاستنتاجات الواردة فيه، ورحبت بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الرئيسيين، إلى الدول المتضررة لمساعدتها في التصدي لمشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء المرحلة الانتقالية في أعقاب التطورات الحاصلة في منطقة البلقان. وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة عن القلق إزاء استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان، ولا سيما أثرها على التجارة والعلاقات الاقتصادية الإقليمية وعلى الملاحة على امتداد نهر الدانوب وفي البحر الإدرياتيكي، ودعت جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة وذلك عند تقديم الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية. وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ القرار ٥٥/١٧٠.

١٠٠ -وفضلاً عن ذلك، رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/١٥٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بتقرير الأمين العام (A/53/312) الذي يتضمن موجزا لمداولات اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بوضع منهجية لتقييم الآثار التي تلحق بالدول الثالثة من جراء تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ وباستكشاف تدابير مبتكرة وعملية لتقديم المساعدة الدولية إلى الدول الثالثة المتضررة واستنتاجاته الرئيسية، وجددت دعوتها إلى الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تقدم آراءها بشأن تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام ضمان قيام الوحدات المختصة في الأمانة العامة بإيجاد القدرة الكافية والطرائق المناسبة والإجراءات التقنية والمبادئ التوجيهية

الملائمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٥١/٥٠ و ٢٠٨/٥١ و ١٦٢/٥٢ و ١٠٧/٥٣ و ١٠٧/٥٤، وأن يقدم إلى الجمعية العامة أي آراء أخرى قد تكون لديه، حسب الاقتضاء، بشأن مداولات فريق الخبراء المخصص بشأن تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات واستنتاجاته الرئيسية بما فيها توصياته، مع مراعاة آراء الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك التقرير المرتقب للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المسائل العامة المتصلة بالجزاءات.

١٠١ - وأكدت الجمعية العامة من جديد في القرار نفسه أهمية دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق في تعبئة ورصد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن، وفي القيام بتحديد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول. وأحاطت الجمعية العامة علماً بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٢/٢٠٠ المؤرخ ٢٨ يوليه ٢٠٠٠، مواصلة النظر في مسألة تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، وقررت إحالة أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات (A/55/295 وAdd.1) إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١. ودعت الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء إلى أن تعالج، بشكل مباشر وأكثر تحديدا، عند الاقتضاء، المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول الثالثة المتضررة من الجزاءات المفروضة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وأن تنظر، لهذا الغرض، في تحسين إجراءات التشاور من أجل إجراء حوار بناء مع هذه الدول، بجملة وسائل منها عقد اجتماعات منتظمة ومتكررة، وكذلك، حيثما يكون ذلك مناسبا، عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين، تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

١٠٢ - وتدرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تماماً أهمية معالجة احتياجات الدول المتضررة. وتلتزم، حسب الاقتضاء، بعرض هذه الشواغل على هيئات إدارتها بغية تعبئة الموارد لبرامج مساعدة الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة لتنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم لمتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) قرار الجمعية العامة دإ-٣/٢٣، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة ٤/٥٤، المرفق.

(٧) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، الجزء أولا.

(٩) المرجع نفسه، الجزء ثانيا.

(١٠) المرجع نفسه، الجزء ثالثا.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٥.

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٤) انظر المذكرة الإعلامية المعنونة ”تجميع موجزات التقارير المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“، www.un.org/esa/sodev/geneva2000/follow-up.

(١٥) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الأول.

(١٦) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٧) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إطار عمل داكار؛ توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية (باريس، ٢٠٠٠).

(١٩) قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، المرفق.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٤٩/٥٩، المرفق.

(٢١) A/CONF.183/9.

(٢٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/55/16 و Corr.1 و 2)، الجزء الأول.